



بيان

الجمهورية العربية السورية

لنقدم

لنقدم

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر

.....

بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة (A/73/253)،

ونحن نتفق مع ما ورد في مقدمته من إقرار، وأقتبس "إن دعم الدول الأعضاء لبلوغ

.....

معقد وطوبى للأهل، " انتهى الاقتباس، كما أننا نتفق، أيضا السادة - على أن سيادة

والتسوية السلمة للنزاعات، والعمارة على إنهاء الاحتلال، ومكافحة الإرهاب،

وإرساء السلم والأمن الدوليين، ووضع حدٍ للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب.

الوثيقة (A/73/253)، فإنني لا أملك إلا أن أشكر مُعدّيه.. لأنهم، وبكل بساطة،

الدول، ناهضةً في الأساس، عن ممارسات الانتقائية وازدهار الحياة المعاصرة، ومجاهلات

فالتقرير يورد من حيث المبدأ، للكثير من الأمثلة عن الدعم الذي تقدمه الأمم

فيما يتعلق بالملاحقات القضائية أو التحقيقات الجنائية أو تقديم الدعم لأي تحقيق جنائي، ولنتبع، جميعاً - أيضا الزملاء - ف، أحكام المواد ١٠، ١١، ١٢، ٢٢ من

العامّة الذي أنشأ تلك الآلية غير الشرعية، قد تم عبر عملية إقصائية ودون أي مشاورٍ أو مفاوضات مع حكومة الدائرة المعنية، أو حكومة الجمهورية العربية السورية، بل

لدعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى مساءلة تنظيم "داعش"، وذلك عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق وليس خارجه. ويعلم الجميع في هذه القاعة، بمن فيهم المروجون لما يسمى IIIM، أن ذلك القرار صدر عن مجلس الأمن بتوافق الآراء، وبعد مشاوراتٍ استغرقت أشهراً مع الحكومة العراقية، للاتفاق على منح فريق التحقيق صلاحياتٍ مقبولة من الحكومة العراقية... فهل مازال هناك من يُحاجج أمام هذا النقاش القانوني المجرد؟ إن إنشاء ما يسمى الـ "IIIM" كان وسيبقى فضيحة قانونية وأخلاقية ستبقى تُلاحق كل من وقف وراء إنشائها وتمويلها والترويج لها.

اننا لا نزال نؤمن أن بإمكان الأمم المتحدة، بأعضائها، أن تحافظ على

لأن بعض الجهات الأممية قد اختارت الخضوع للضغوط السياسية والمالية

تصمد ولن تستمر ، ولا يمكن أن تصبح سابقةً قلته نداءً خطرةً يتم استغلالها كأداة

للتدخل في شؤون الدول، من تحت ستار ولايات قضائية مفترضة ووهمية.

ختاماً السيد الرئيس،

كانت لنا الأمانة العامة مع تقديراتنا في حيازة هذه الأمانة

عدم معتد من الدول ، ههنا نسأل بك بساطة عما سبب المثال لا الحصر "الأماني

تتحاول الأمانة العامة التأثير السار افرض الاجراءات الاقتصادية القسرية أحادية